الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
30 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن ..... (إستونيا)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18849 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) **الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (A/72/124-E/2018/3 و A/72/61-E/2017/4)

(ب) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية** (A/72/297)

١ - **السيدة محمد** (نائبة الأمين العام): قالت إن عمل اللجنة لا يزال يتصدر أعمال التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية المستدامة. فقد أبدت اللجنة قيادة حازمة في الدفع باتخاذ قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي يُمكّن الأمم المتحدة من تلبية طموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات أرسى الأساسَ لإعادة تنظيم جذرية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواجهة التحديات الراهنة، ولدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو أفضل.

٢ - وتابعت قائلة إن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجري في ظل تحولات هائلة في المشهد الإنمائي العالمي. وقد أتاحت هذه التحولات فرصا جديدة، لكنها طرحت أيضا تحديات جسيمة جدا في وجه عمل الأمم المتحدة. فالاتجاهات الديمغرافية، والتطورات الحاصلة في ميدان العلم والتكنولوجيا، وشبكات المعارف الجديدة، والبيانات الضخمة تنطوي جميعها على إمكانات هائلة لصالح التنمية المستدامة، وقد بدأت تعطي بالفعل نتائج مثيرة للحماس. لكن في الوقت نفسه، لا يزال المجتمع الدولي يواجه سلسلة من التحديات التي تلقي بضغطها على المجتمعات والاقتصادات المترابطة وحتى على النظام المتعدد الأطراف نفسه. ومن أشكال الضغط الرئيسية استمرارُ أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، ومعدلاتُ الهجرة والتوسع العمراني غير المسبوقة، وتغير المناخ، والنزاعات والعنف، وتزايد الاستياء من المؤسسات السياسية.

٣ - ومضت قائلة إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كشفت اختلالات عامة في النظام المالي، وفنّدت العديد من افتراضات الفكر الاقتصادي السائد. وأبطأت الأزمة أيضا وتيرة التمويل الموجه للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فأولاً، حدّت الأزمة نفسها من التمويل، حيث تراجعت الأطراف المؤثرة في الأسواق، وبدأ العمل بأدوات مالية حكومية لإنقاذ النظام المصرفي. وثانيا، نجم عن العديد من الحلول السياساتية المستخدمة لتثبيت النظام المالي آثار غير مقصودة تمثلت في تثبيطِ الإقراض والاستثمار على المدى الطويل ودفعِ العديد من الأطراف المالية العالمية إلى الانسحاب من البلدان النامية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إعادة إرساء دور القطاع المالي في تمويل اقتصاد حقيقي مستدام يشمل الجميع. وقد حان الوقت لدخول عصر العولمة العادلة، بأطر سياساتية وتنظيمية مالية أفضل لكفالة اتساق النظام المالي مع خطة عام ٢٠٣٠ والالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بالمناخ.

٤ - واستطردت قائلة إن تغير المناخ حقيقة لا يمكن إنكارها، وقد أثار أسئلة بشأن مسارات النمو والتنمية المعتادة. ومن المهم جدا، والعالم يواجه وتيرة غير مسبوقة لنزوح البشر والتوسع العمراني، تركُ استعمال مصادر الطاقة المرتفعة الانبعاثات وتغييرُ أنماط الإنتاج والاستهلاك. والبلدان والمجتمعات الأشد فقرا هي التي تعاني أشد المعاناة من آثار تغير المناخ الضارة. فالجفاف في أفريقيا يقع بوتيرة متزايدة، وقد أضرّت الظروف المناخية الجافة الناشئة عن ظاهرة النينيو بإنتاج المحاصيل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. والبلدان الجزرية الصغيرة النامية عُرضة بصفة خاصة للخطر. ويُتوقع أن ترتفع مستويات الأخطار في العقود القادمة.

٥ - وأعقبت بالقول إن هناك أيضا أزمة متنامية تتمثل في انعدام الثقة في الحكومات والمؤسسات المعهود إليها مواجهة هذه التحديات الهائلة والمعقدة. ففي العقود الأخيرة، ترتّب على تزايد الازدهار ومستويات المعيشة زيادةُ التوقعات بأن يتعزّز إدماج الجميع من الناحيتين السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. غير أن أعدادا كبيرة جدا من الناس تُركت خلف الركب. ويُوجد بجوزة مجموعة صغيرة من الرجال الأغنياء ما يعادل نصف ثروات البشرية جمعاء. وفي جميع أنحاء العالم، يُطالب المواطنون بإقامة علاقة جديدة مع الحكومات والمؤسسات تقوم على تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة. وكشفت دراسة استقصائية هامة أُجريت مؤخرا أن ١٤ في المائة فقط من الناس يثقون تمام الثقة بأن تقوم حكوماتهم بما هو في صالح بلدهم.

٦ - وواصلت كلامها قائلة إنه رغم النمو وزيادة الفرص في كثير من المناطق، لا يزال إحداثُ التغيير شديدَ البطء فيما يتعلق بانعدام

المساواة بين الجنسين والتفاوت الاجتماعي وبطالة الشباب. وتفاقم، في الوقت نفسه، سخط المواطنين من جرّاء أوجه الهشاشة الناجمة عن تزايد عدد الأزمات العالمية المترابطة، والتغير السريع في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وحتى الأمم المتحدة نفسها لم تنج من مشاعر السخط هذه.

٧ - وأكدت أن خطة عام ٢٠٣٠ هي أفضل أداة في متناول المجتمع الدولي لتغيير سير الأحداث المثير للقلق وإقامة عالم ينعم فيه الجميع بالرخاء والسلام والكرامة. وأضافت أن اللجنة تتمتع بموقع فريد يسمح لها بتقديم التوجيه وتوحيد الهدف على مستوى جميع الأعضاء لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون من الضروري التفكير في أفضل السبل لكفالة أن تستطيع اللجنة، جنبا إلى جنب مع سائر اللجان الرئيسية للجمعية العامة ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تلبّي فعليا ما تقتضيه المطالب المرتفعة لخطة التنمية الجديدة وتوقعاتها وطابعها المتكامل.

٨ - وأبدت ترحيبها بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء خلال الدورتين السابقتين للجمعية العامة في سبيل مواءمة خطة عام ٢٠٣٠، سواء في إطار اللجنة أو الجلسات العامة، وشجعتها على مواصلة المضي قدما خلال الأشهر القليلة المقبلة. وأفادت بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منكبّة من جانبها على استقصاء ما يتعين القيام به من تغييرات لتظل شريكا مفضلا بينما تعمل البلدان على جعل أهداف التنمية المستدامة أهدافا محلية وعلى تنفيذها. وقد استجاب الأمين العام في تقريره، المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع (A/72/124-E/2018/3)، لطلبات الدول الأعضاء وحدّد فيه رؤيته بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٩ - وأردفت قائلة إن الأمين العام سعى طوال العملية إلى أن يكون محدّدا وصريحا قدر الإمكان فيما يتعلق بمقترحاته وتوصياته الهادفة لإحداث التغيير. ويُتوخّى أن يدعم جيل جديد من الأفرقة القطرية خطة عام ٢٠٣٠ بقدر أكبر من الاتساق والفعالية والمساءلة. والهدف المنشود هو توفير قيادة أقوى، والحد من التجزؤ، وكفالة مواءمة الدعم المقدم من الأمم المتحدة للاحتياجات والأولويات الخاصة بكل بلد على حدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. فالأدوات التقليدية لم تعد كافية لتخدُم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، يجري صياغة مقترحات لتعزيز سلطة وحياد المنسقين المقيمين، مع كفالة امتلاكهم في الوقت نفسه المواصفات والخبرات المناسبة لخطة عام ٢٠٣٠. إذ يجب أن يكون المنسقون المقيمون أفرادا رفيعي المهارات يربطون بين البعد العالمي والبعد المحلي حتى يكونوا في خدمة خطة عمل واحدة على الأرض، ويساعدون الحكومات على إطلاق العنان للطاقات الكامنة على صعيد الشراكات والتمويل.

١٠ - وقالت إنه يجري أيضا اتخاذ خطوات لزيادة الفعالية في دعم استراتيجيات التمويل، وللتواصل مع الجهات في المستويات العليا، لا سيما على الصعيد الدولي، للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ولبلورة السياق السياساتي الذي تُتَّخذ في إطاره قرارات التمويل. وينبغي تعزيز القدرات حتى يتسنى مساعدة البلدان على أن تحشد جميع الموارد اللازمة، من القطاعين الخاص والعام، للقيام بأعمال موسعة. ومن المهم دعم وتسخير دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يشكّل مصدرا فريدا للمعارف والحلول الإنمائية يوجد في خدمة البلدان. ويلزم أيضا بذل جهود لتحسين العمل في البيئات الحضرية، وستكون لمناقشات اللجنة بشأن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) أهمية بالغة في هذا الصدد. وينبغي القيام بالمزيد لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة. فالمساواة بين الجنسين ليست مجرد هدف في حد ذاته، بل هي استراتيجية لإنجاح جميع الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة. ويجب أن تكون النتائج المحققة على الصعيد القطري هي مقياس النجاح. ولذلك، يلزم بذل جهود لتعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بدءا بمجالس إدارة الصناديق والبرامج والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وانتهاء باللجنة من حيث ما تقدمه من توجيه سياساتي شامل.

١١ - وأفادت بأن الأمين العام سيُقدم تقريره الثاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأضافت أنها تتواصل مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة ورئيس الجمعية العامة بشأن نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تلك المسائل في شباط/فبراير ٢٠١٨، ثم نظر الجمعية العامة نفسها فيها لاحقا. وأكّدت أن أبوابهم مفتوحة أمام اللجنة وأعضائها في غضون ذلك. فالهدف هو بناء منظومة أمم متحدة صالحة للمستقبل بوسعها تحقيق توقعات وطموحات شعوبها.

١٢ - وتكلمت عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فقالت إن المنظومة وقفت إلى جانب الدول الأعضاء وهي تتعامل وتتأقلم مع

التغيرات العميقة التي أثرت في العالم ومشهد التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، كما وقفت إلى جانبها في العقود السابقة. وقد وقفت إلى جانب الدول الأعضاء بوصفها شريكاً تمويليا وجهةً تُقدم الدعم التقني والمزيد من أشكال الدعم الأخرى. لكن مهما يكن دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فما يجعلها جدّ مفيدة وفريدة من نوعها هو قدرتها على الجمع بين وظائف وضع المعايير والقدرات التنفيذية. والمنظومة تفخر باستمرار الدول الأعضاء في الثقة بها، وينبغي إثبات استحقاق هذه الثقة كل يوم.

١٣ - وأبرزت أن المنظومة تواجه في الوقت الراهن تحديات جديدة، وهي حيال الخطة الأكثر جرأة حتى حينه. وقد حان الأوان للتطلع إلى محاولة تلبية التوقعات والطموحات ذات الصلة. فوضع خطة إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يشكّل، مثله مثل وضع خطة عام ٢٠٣٠، مسؤوليةً مشتركة. ومن الضروري الحفاظ على التركيز، والتحرك بسرعة. فعقارب الساعة تجري، وكل يوم يضيع هو فرصة ضائعة للوفاء بالوعد الجماعي المقطوع للشعوب التي تعمل الأمم المتحدة على خدمتها. وختمت كلمتها بالإعراب عن تطلع الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء في جميع مراحل عملية تحديد المسار الذي ينبغي المضي فيه.

١٤ - **السيد حنيف** (مدير مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرَض تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تحليل التمويل (A/72/61-E/2017/4)، فقال إن التقرير يعرض المستجدات بشأن تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مستعيناً بالبيانات المالية المجمّعة التي قدمها ٣٤ كيانا من كيانات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. ويعرض التقرير أيضا الاتجاهات الرئيسية المرصودة في تمويل الأنشطة التنفيذية المضطلع بها أجل التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.

١٥ - وتابع قائلا إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تلقّت في عام ٢٠١٥ ما قدره ٢٦،٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنةً بالعام الماضي، وترجع الزيادة في المقام الأول لزيادة في التمويل غير الأساسي، ويشكّل هذا المبلغ نحو ١٩ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، زاد حجم التمويل بأكثر من الضعف. غير أن الموارد غير الأساسية زادت عن التمويل الأساسي بوتيرة أسرع تعادل ستة أضعاف، ويبعث النمو البطيء نسبيا في التمويل الأساسي على القلق، لأن الموارد الأساسية تساعد في تعزيز تولّي البلدان زمام أمورها، وتُوفر المرونة في الوقت نفسه. ولم يُحرز أيضا على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة تقدمٌ في توسيع القاعدة الضيقة للمانحين الذين يتبرعون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٦ - واستحدث العديد من كيانات الأمم المتحدة نظما إلكترونية متاحة للجمهور لعرض البيانات عن تبرعات المانحين والنفقات. ويُوصى بالامتثال على نطاق المنظومة للمعيار الموحد للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة الذي يعزز مساءلة المنظمات عن استخدام الموارد. ورغم قيام كيانات الأمم المتحدة بتحسينات للتمكن من استرداد كامل التكاليف، الأمر الذي سيُحفز المانحين على التبرع بمزيد من التمويل الأساسي، لا يزال الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فللأسف، بلغت نسبة التمويل مجتمعاً ١١ في المائة فقط من التمويل غير الأساسي في عام ٢٠١٥، وذلك رغم إقرار الجمعية العامة الواضح بأن الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات هي آليات مفيدة لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة والحد من التجزؤ وتحقيق وفورات الحجم.

١٧ - وانتقل للحديث عن تمويل أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، فقال إنه يتزايد بسرعة أكبر بكثير من التمويل المقدم للأنشطة المتصلة بالتنمية، غير أنه لا يزال غير كاف لمواكبة تزايد المطالب الإنسانية. وأكّد من ثم على ضرورة صون المكاسب الإنمائية التي تحققت، ولا سيما في أضعف البلدان المستفيدة من البرامج، حتى يُساعد ذلك في خفض الاحتياجات الإنسانية في المستقبل.

١٨ - وأوضح أن التقرير يُبرز ضرورة أن تستقصي الأمم المتحدة خيارات مبتكرة لإيجاد تمويل يُكمّل التمويل المحصّل عليه بوسائل أكثر اتّساما بالطابع التقليدي، ويستعرض سبل تحسين البنيان التنظيمي للحوارات بشأن التمويل؛ فبوسع هذه الحوارات أن تكون وسيلة لتعزيز إمساك الدول الأعضاء بزمام الأمور، بسبل منها تعزيز الشفافية والمساءلة بشأن الممارسات الإدارية المالية والإبلاغ.

١٩ - **السيد شدياق** (مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب): عرَض تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/72/297)، فقال إن التقرير يركز تركيزا خاصا على أهمية الدور التحفيزي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وعلى كيفية استجابة منظومة الأمم المتحدة لمطالب واحتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالدعم في هذا الشأن. ويركز التقرير على التدابير المحددة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين الدعم المقدم لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٠ - وتابع قائلا إن التقرير يعرض الاتجاهات الرئيسية المفضية إلى تعزيز مأسسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. إذ يُبرز التقرير التدابير التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة لمواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطرها السياساتية واستراتيجياتها، ويعرض الآليات الرئيسية لتعزيز تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لفائدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويُرسي أُسس مواصلة مأسسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٢١ - وواصل كلامه قائلا إن التقرير يتضمن عددا من الاستنتاجات والتوصيات الهادفة لضمان زيادة الاتساق والتنسيق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لفائدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك إعداد استراتيجية لمجمل منظومة الأمم المتحدة تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحديد أنشطة التعاون الإنمائي الرئيسية، ووضع خطة عمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تدعم استراتيجية العمل في مجال تغير المناخ (٢٠١٧-٢٠٢١). ودُعيت كيانات الأمم المتحدة أيضا إلى مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها وبرامجها، وإلى تقديم إسهامات موضوعية من أجل الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في بوينس آيرس في عام ٢٠١٩.

٢٢ - **السيد غوميز كاماتشو** (المكسيك): قال إن لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وإصلاح المنظومة الإنمائية بالأخص، أبعادٌ عديدة مختلفة. وبعض إصلاحات المنظومة الإنمائية تدخل ضمن ولاية الأمين العام ويمكن تنفيذها داخليا بدعم سياسي من الدول الأعضاء؛ أما الإصلاحات الأخرى فتتوقف على التفاوض بين الدول الأعضاء وتوافقها في الرأي. وقال إن الأمين العام ذكر أنه ينبغي الأخذ في عملية الإصلاح بعَقدَين جديدين: أحدهما بينه وبين المنظومة، والآخر بين المنظومة والدول الأعضاء. غير أنه يلزم عقد ثالث، يُبرم بين الدول الأعضاء نفسها، للتغلب على حالة الجمود، وتحقيق رؤية أطول أمدا بكثير، وتغيير المنظومة من منظومة قائمة إلى حد كبير على انعدام الثقة إلى أخرى قائمة على الثقة.

٢٣ - وتطرق إلى خطة عام ٢٠٣٠، فقال إنه لن يمكن تنفيذها دون العمل على تعزيز منتديات المناقشة وإحداث التغيير فيها. والمفروض أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة الرئيسية لإجراء المداولات بشأن التنمية، لكنه فقد وظيفته المحورية وأهميته. ويجب على الدول الأعضاء اغتنام الفرصة لتعزيز المجلس وإحداث التغيير فيه واستعادته وظيفته التداولية حتى يمكنه دعمُ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويكتسي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أهمية محورية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بسبل منها على الأخص تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء. غير أن كل دولة من الدول الأعضاء لا تُمنح أثناء اجتماعات المنتدى إلا ١٥ دقيقة لعرض استعراضها الوطني الطوعي، وهذا وقت غير كاف يدعو للأسف. إذ ينبغي منح المزيد من الوقت لكل دولة من الدول الأعضاء لتيسير إجراء مناقشة موضوعية ومثمرة وتبادل الخبرات.

٢٤ - **السيد كاماو** (كينيا): قال إن الأمم المتحدة قطعت أشواطا كبيرة منذ إنشائها منذ أكثر من ٧٠ عاما ولكنها أصبحت في حالة جمود لأن العالم يتغير بسرعة كبيرة جدا. وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ مجموعة من الأهداف المتوخى تحقيقها لإبقاء الأمم المتحدة على المسار الصحيح. لكن هناك مسألة يلزم معالجتها، وهي كيفية سدّ النقص في التمويل المترتب على مستوى الطموح، رغم المستويات الجيدة عموما للتمويل في منظومة الأمم المتحدة. ولن يكون بوسع الأمم المتحدة أن تسدّ النقص بمفردها، لذلك ينبغي النظر في كيفية الاستفادة من الموارد الأخرى على نحو استراتيجي، بما في ذلك من خلال أوجه الترابط مع كيانات أخرى في القطاع الخاص. وأشار إلى أن تغيرا كبيرا طرأ على نظام المنسقين المقيمين على مدى السنوات الخمس والعشرين السابقة، وطلب توضيح القيمة المضافة لنظام جديد للمنسقين المقيمين. وأضاف أن العديد من البلدان شهدت ما يكمن في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من قدرة على إحداث التغيير، وقال إنه سيرحب بالمزيد من التوضيح للاتجاهات في الاستثمار المالي الناجمة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبتحليل مقارن للاستثمار فيما بين بلدان الشمال والجنوب واتجاهات تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٥ - وتابع قائلا إن منظومة الأمم المتحدة لا تيسّر النقاش الاستفهامي اللازم لإحداث التغيير في التبادل وتحقيق الأهداف

الإنمائية والسياسية. ولذلك يجب إعادة النظر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية. وينبغي أن يصبح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منتدى للنقاش التحاوري من أجل تعزيز تبادل الأفكار والخبرات.

٢٦ - **السيد حنيف** (مدير مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه لا بدّ من بناء الثقة لإقامة منظومة أمم متحدة قادرة على مواجهة التحديات الجديدة. وتلقّي مبلغ ٢٦،٧ بليون دولار من التمويل لفائدة الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، الذي يمثل نحو ثلثي مجموع التمويل المخصص للأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، هو بمثابة إعراب عن الثقة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبما أن نحو ٧٩ في المائة من التمويل هو تمويل محدد الأغراض، فلا بدّ من تحسين نوعيته. أما من حيث الكمية، فلا يُنتظر من المنظومة الإنمائية أن تزيد من تمويلها. ويجب أن تكون المنظومة قوة دفع في ضمان توجيه مصادر التمويل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنظر إلى عدد الجهات التي يمكنها تحقيق نتائج بالشراكة مع المنظومة الإنمائية. وميثاق التمويل الذي سيُفصح عنه الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ سيتناول نوعية التمويل وكميته، وضرورة أن تقوم المنظومة بما عليها فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والنتائج الجماعية.

٢٧ - وأوضح أن المنظومة الإنمائية تطورت على نحو مقصود وعلى نحو تلقائي، بما في ذلك تطوُّرها على سبيل ردّ الفعل في وجه عوامل خارجية مثل تغير المناخ، والآثار المالية المترتبة على الأزمات، والاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية، والتغيرات التكنولوجية. غير أنها لن تستطيع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ دون إحداث تغيير حقيقي في العقلية والترتيبات الوظيفية. فمستوى التكامل المطلوب لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ هو مستوى غير مسبوق، وستحتاج البلدان النامية إلى تلقي المشورة في مجال السياسات. ولذلك، فإن الأمين العام بصدد إدخال تغييرات على نظام المنسقين المقيمين، بسبل منها جيل جديد من الأفرقة القطرية. وستكون التوصيات العمليّة المتناسقة الممكن تنفيذها جاهزةً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٨ - **السيد شدياق** (مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب): قال إن الأبحاث في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب آخذة في التزايد. وتعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين على إنشاء شبكة لمجامع فكرية من بلدان الجنوب لجمع المعلومات عن مسائل من قبيل أوجه الاختلاف والتكامل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب. وستُدرج هذه المعلومات في التقرير السنوي الشامل المستقل عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد توسع التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة من الناحيتين الكمية والنوعية، غير أن معظم التعاون يجري خارج إطار المنظومة. ولذلك، تُبذل جهود لتيسير وضع الأطر وتبادل البيانات الأساسية وأفضل الممارسات، وهذه آليات يمكن للشركاء المنخرطين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يستخدموها.

٢٩ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى بدء مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

٣٠ - **السيد فييرا سالازار** (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن التحسينات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تمكّنها من تقديم دعم أفضل للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخططها واستراتيجياتها الوطنية. وينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز المنظومة وحشد المزيد من الموارد، مع الأخذ في الاعتبار أهمية تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة الأساسي في مجال التعاون الإنمائي. والأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية ينبغي أن تكون عالمية وطوعية ومحايدة ومتعددة الأطراف، وعلى قدر كاف من المرونة بحيث تستطيع تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، لما فيه صالح هذه البلدان، بناءً على طلبها، ووفقاً لسياساتها وأولوياتها الإنمائية.

٣١ - وأكّد أن المجموعة تسلم بالدور الهام لنظام المنسقين المقيمين في دعم الجهود التي تبذلها الحكومات، وتحسين فعالية الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية عن طريق الدعم الاستراتيجي للخطط والأولويات الوطنية، وتعزيز النتائج المحققة في مجال التنمية المستدامة، مما يزيد من الاتساق والكفاءة ويقلّص التكاليف على الصعيد القطري. ولا بدّ من الأخذ في الاعتبار ضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد، مع الحرص في الوقت ذاته على مراعاة اختلافها من حيث المستوى الذي بلغته من التنمية ومن حيث الواقع القائم على الأرض. ويجب تقديم دعم متواصل ومعزز إلى البلدان النامية.

٣٢ - وأضاف أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية ينبغي أن يكون أساسَ أي مقترح لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ويجب الأخذ في الاعتبار أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو الأولويةُ العليا للمنظومة الإنمائية وهدفُها الأساسي. ولا بدّ من الاحترامِ التام لسيادة الدول واستقلالها ولتوليها زمام الأمور فيما يتعلق بمساراتها الإنمائية، ومراعاةِ السياسات والأولويات الوطنية.

٣٣ - وأردف بالقول إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي هو مكمِّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، مظهرٌ من مظاهر التضامن فيما بين بلدان الجنوب وشعوبها، ويجب الإقرار بأهميته في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويجري تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم العمليات الإنمائية في مجموعة واسعة من المجالات، بما يشمل طرائق مبتكرة لإنجاز المشاريع الإنمائية. فالمصارف الإقليمية الجديدة الجاري إنشاؤها في البلدان النامية بوسعها دعم تنشيط الشراكات فيما بين بلدان الجنوب. والحاجة ملحّة في الوقت نفسه إلى معالجة مسألة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يوف بها، لأن هذه المساعدة لا تزال الوسيلة الرئيسية لتمويل التنمية في البلدان النامية.

٣٤ - وتابع قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المزمع عقده في عام ٢٠١٩، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأضاف أن المجموعة تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في الانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بسبل منها تبادل الممارسات الفضلى والخبرات.

٣٥ - **السيدة نغوين** (فييت نام): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن التعاون الإنمائي بين الرابطة والأمم المتحدة يتزايد في كثير من المجالات. وستُنفذ رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة عام ٢٠٣٠ بطريقة تعاضدية، وقد نوقشت المجالات الجامعة ذات الأولوية التي يمكن أن تكون بمثابة حوافز لتعزيز أوجه التكامل فيما بين بلدانها في إطار حوار رفيع المستوى. وتايلند، وأمانة الرابطة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة بصدد إنجاز دراسة مشتركة بشأن أوجه التكامل والجهود الجارية لتعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة، ويجري تسريع وتيرة إنجاز عدد من المشاريع المقترحة بالشراكة مع كيانات من الأمم المتحدة ومع البنك الدولي. وعُقدت في آب/أغسطس ٢٠١٧ ندوة جمعت بين الرابطة والصين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتناولت التمويل الموجه لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٦ - وانتقلت إلى الحديث عن الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة، فقالت إنها تؤدي دورا هاما في مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات الإنمائية الهائلة التي تواجهها. وإذا ما أُريد إحداث أثر حقيقي على الأرض، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكفل دائما تواؤم عملها مع احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج ومع أولوياتها وقدراتها. ولا بدّ من تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة في جميع مراحل العمل. ولضمان كفاءة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتآزرها، يجب وضع هياكل تنفيذية مشتركة بين كيانات الأمم المتحدة، وينبغي في الوقت نفسه استغلال النظم والآليات الوطنية في أنشطة بناء القدرات ونقل المعارف. ومن الضروري أن تتميز قيادة المنسقين المقيمين بالنزاهة والفعالية، وأن تكون مدعومة بسلطة حقيقية وترتيبات مؤسسية مناسبة حتى يتسنى تحقيق أمثل أداء على الصعيد الميداني وحتى يكون التعاون مع الحكومة المضيفة فعالا.

٣٧ - وتطرقت لمسألة تناقص الموارد الأساسية، فقالت إنه لا بد من معالجتها على وجه السرعة. وأوضحت أن الاعتماد على التبرعات المحددة الأغراض أضعفَ طابع تعددية الأطراف في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وزاد من احتمالات التكرار، وقلّل من شأن الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج، ومن دور الخطط الاستراتيجية المتفق عليها بين الحكومات. وإذ أشارت إلى أنه كان يُنتظر أن تشكّل المساعدةُ الإنمائية الرسمية أحد العوامل الرئيسية الفاصلة في الاستفادة من مصادر تمويل دولية أخرى، كرّرت مجددا دعوة الرابطة البلدانَ المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولتعزيز الاستفادة، يتعيّن على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنمّي القدرات المناسبة، بطرق منها تقديم الدعم إلى الحكومات في مجال السياسات المتكاملة من أجل تهيئة بيئة سياساتية تمكّن من حشد الموارد. ومن أنواع الدعم الأخرى التي يمكن تقديمها إقامةُ شراكات جديدة، وتوفير الأدوات والمعارف المتعلقة بالضمانات الاجتماعية والبيئية، وتبادل الخبرات بشأن السياق المحلي مع الجهات الإنمائية.

٣٨ - وتابعت قائلة إن التعاون في إطار الرابطة تطور في جميع المجالات، وتُبذَل الجهود لتضييق الفجوة الإنمائية التي تفصل بين أعضاء

الرابطة عن طريق تنفيذ خطة العمل الثالثة لمبادرة تحقيق تكامل الرابطة. ويؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دورا هاما في الشراكة العالمية من أجل التنمية، ولكنهما يكمّلان التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليسا بديلين عنه. وأعربت عن تقدير الرابطة للدعم المعزز الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفائدة التعاون والمبادرات فيما بين بلدان الجنوب، في مجالات منها على الأخص الحوارُ المتعلق بالسياسات وتنميةُ القدرات، وتبادل البيانات والمعلومات، والرصد والتقييم والإبلاغ. وقالت إنه ينبغي إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر سياسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي استراتيجياتها.

٣٩ - **السيد بن مومن** (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إنه يجب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتفي بالمهام المنوطة بها، بما فيها تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، ولتُقدم الدعم على نحو أفضل إلى الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الهشة الأخرى، وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها. ويجب أن تسترشد أي إعادة تنظيم للمنظومة الإنمائية بذلك القرار. وينبغي تقديم دعم منسق ومتسق إلى أقل البلدان نموا من أجل تنفيذ ومتابعة ورصد خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وينبغي تعزيز كيانات الأمم المتحدة المكرسة لأقل البلدان نموا، وينبغي أن يكون للمنظومة الإنمائية حضور قوي في جميع البلدان الهشة. ويجب احترام مبدأ تولي البلدان زمام أمورها. ومن الأمور الشديدة الأهمية الشفافيةُ والمساءلة أمام الدول الأعضاء، بما في ذلك البلد المضيف.

٤٠ - وأعقب بالقول إنه يجب تزويد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالموارد الكافية لتدعم الدول الأعضاء، وأضاف أن المجموعة سترحب بتلقي مزيد من المعلومات عن كيفية تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأضاف أن بقاء تمويل وموظفي المنظومة الإنمائية متركزين بنسبة عالية في برامج تتعامل مع عدد محدود من أهداف التنمية المستدامة أمرٌ يدعو إلى القلق؛ فهذه الأهداف لا تتجزأ، ويجب اتباع نهج أكثر توازنا في تنفيذها. ورغم أن التنمية المستدامة والسلام عنصران يعزز كل منهما الآخر، ينبغي عدم تحويل وجهة الموارد عن المشاريع الإنمائية. وينبغي أن يتّسق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع جهود الإصلاح الأخرى الجارية في الأمم المتحدة.

٤١ - وانتقل إلى موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقال إنه ينطوي على إمكانات كبيرة لتسريع وتيرة التنمية في بلدان الجنوب بوصفه مكمّلا للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب. فقد ارتفع حجم التعاون الإنمائي من طرف الاقتصادات الناشئة ارتفاعا كبيرا على مدى العقود الماضية، ويتجاوز التعاون فيما بين أقل البلدان نموا وبلدان الجنوب تقديمَ المعونة ليشمل مجالات تعاون أكثر تنوعا، ومنها التجارة والاستثمار على الأخص. ومن الضروري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى يتسنى تسريع وتيرة التنمية في أقل البلدان نموا، وينبغي زيادة تسخيره بوصفه مصدرا حيويا للتمويل ونقل التكنولوجيا لصالح هذه البلدان. ولمساعدة أقل البلدان نموا على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، ولتيسير إحداث التغيير في اقتصاداتها، ينبغي للاقتصادات الناشئة أن تتيح دخول منتجات هذه البلدان إلى أسواقها معفاة من الرسوم الجمركية ومن تطبيق نظام الحصص عليها، وأن تكفل يُسر تنقل العمال المهاجرين.

٤٢ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل مساعدة البلدان في منطقة الجماعة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية. وينبغي للولايات المنوطة بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن تأخذ في الاعتبار أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، وأن تُحقق الأثر الأقصى لهدف معين عن طريق تحقيق الأهداف الأخرى، تمشيا مع الأساس الذي يقوم عليه الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات. وأضاف أن الجماعة ترحب من ثم بعملية مواءمة عمل الأمم المتحدة مع خطة عام ٢٠٣٠، وتأمل أن تُتيح توصيات الأمين العام إحداث التغييرات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من دعم الإطار الإنمائي على نحو فعال. وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار ولاية كل منها، أن تدمج أهداف التنمية المستدامة في وثائقها للتخطيط الاستراتيجي وفي عملها على جميع المستويات، مع الأخذ في الاعتبار أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي من ثم أن يكون الأولوية الرئيسية والهدف الأساسي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٤٣ - وواصل كلامه قائلا إن بلدان الجماعة باقية على التزامها بضمان التشغيل الفعال لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأنشطتها

التنفيذية. فهيكل الإدارة يجب أن يكون أكثر كفاءة وشفافية. وينبغي تعزيز المساءلة، وكذلك التنسيق والاتساق في الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية على جميع مستويات المنظومة الإنمائية حتى يتسنى تحسين التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ والتقييم وتعزيز الدعم المقدم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٤ - وتابع قائلا إن بلدانا عديدة من منطقة الجماعة منخرطةٌ في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما وسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة، مسترشدةً في ذلك بمبدأي احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزيد من الدعم الذي تقدمه لفائدة هذا التعاون، بناءً على طلب البلدان النامية وفي إطار إشرافها وقيادتها، من خلال اتباع نهج على نطاق المنظومة، ومع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مكمّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياسات صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وفي أطرها الاستراتيجية. وسيؤدي مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورا محوريا في تعزيز هذا التعاون على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وتبادل المعارف.

٤٥ - **السيد بلير** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، ولا سيما للأنشطة التنفيذية، سيدعم تعزيز الاتساق بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخطة عام ٢٠٣٠. وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية، التي تتعاون بشكل وثيق مع وكالات المنظومة الإنمائية وصناديقها وبرامجها، بالجهود الهادفة لإعادة تنظيم المنظومة لتصبح قادرة على الوفاء بغرض دعم المنطقة دون الإقليمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وأكّد أن توحيد الأداء على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري عنصر رئيسي لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متكاملةً. وينبغي أن يشكّل الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات المنطلقَ لأي إصلاح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وينبغي أن تسترشد العملية بمبادئ العالمية والحياد وتعددية الأطراف والشفافية.

٤٦ - وأبرز أنه لا يوجد ”نهج واحد يناسب الجميع“ فيما يتعلق بالتنمية والمساعدة الإنمائية؛ بل ينبغي أن يكون القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة المبادئَ التوجيهية للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، التي يجب أن تُنفذ لفائدة البلدان المستفيدة من البرامج، بناءً على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية، وينبغي أن تأخذ في الحسبان أيضا الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية.

٤٧ - وتابع قائلا إن الاختلال في التوازن بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي ما زال يُضعف الإطار المتعدد الأطراف للمساعدة الإنمائية. فالاتجاه نحو توفير موارد غير أساسية يزيد من تكاليف التنفيذ ويفاقم التجزؤ في منظومة الأمم المتحدة. ويجب تحقيق توازن عادل بين موارد التمويل الأساسي وموارد التمويل غير الأساسي، وينبغي للمساعدة الإنمائية المقدمة أن تُراعي السياسات والخطط الوطنية وألا تتوقف على شروط.

٤٨ - وأعرب عن تأكيد الجماعة الكاريبية على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ينبغي إدماجه، بالاقتران مع التعاون الثلاثي، ضمن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. إلا أنه أكّد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. وبوسع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعمل منظومة الأمم المتحدة أن يكونا عنصرين حاسمين في التصدي للتحديات الإنمائية الطويلة الأمد الت تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا، وزيادة بناء القدرات على نطاق المنظومة، وتيسير الحصول على كامل مجموعة الخدمات المتاحة في المنظومة الإنمائية بأسرها.

٤٩ - **السيدة إدوارد** (ناورو): تكلمت باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة نظرا لأوجه ضعفها ووضعها الجغرافي الفريد واقتصاداتها وبيئاتها. ويجب أن تأخذ إعادةُ تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الاعتبار ضرورةَ إدماج إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في الخطط والأولويات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٠ - وأكّدت ضرورة أن تُنفَّذ، حسب الاقتضاء، نتائج الاستعراض الشامل الذي تجريه وحدة التفتيش المشتركة بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تنفيذُها فيما يتعلق بأداء المكاتب المتعددة الأقطار الذي هو من المجالات المثيرة للقلق الشديد. وأعربت عن تطلع الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الجهود المبذولة لاستعراض الأنشطة التنفيذية للمكاتب

المتعددة الأقطار ولأقلمة الدور الذي تؤديه، وفقا للولاية المنصوص عليها في الفقرة ٦٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١.

٥١ - وشدّدت على أن اتساق جميع الأنشطة والتنسيق بينها على الأرض ضروريان لتحقيق الأهداف المشتركة المستمدة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولذلك، ينبغي تعزيز نظام المنسقين المقيمين، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ حيث يشرف منسق مقيم واحد على ١٠ بلدان؛ إذ ينبغي أن تكون جميع المشاريع والأنشطة بادئةً للمنسق المقيم، وينبغي له أن يعمل في إطار من التشاور الوثيق مع الحكومات من أجل كفالة الاتساق مع الأولويات الوطنية.

٥٢ - وإذ أشارت إلى أهمية توفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به من خلال الموارد الأساسية، قالت إن الدول النامية الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ تتطلع إلى مقترحات بشأن كيفية تدارك الاختلال المتزايد في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية.

٥٣ - **السيد محمد** (ملديف): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكّل حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة نظرا للتحديات العديدة التي تواجهها. وأكّد التزام التحالف بتعزيز أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية لكفالة أن تكون المنظومة في وضع أفضل يُتيح لها تقديم المساعدة اللازمة للتنفيذ التام لخطة عام ٢٠٣٠، مع اعتبار مسار ساموا خطةَ العمل في مجال التنمية.

٥٤ - وأشار إلى أن عددا من المسائل المتعلقة بسير عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبتشغيلها لا يزال يشوبها غموض، مما منع الدول الأعضاء من إعطاء توجيهات أكثر تحديدا، وأفضى إلى إناطة الأمين العام بالولايات المنصوص عليها في الفقرات ١٩ و ٤٥ و ٥٨ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١. فلا بد من توضيح الأدوار والأهمية التنفيذية لبعض العناصر الرئيسية في المنظومة الإنمائية، ولا بد كذلك من المزيد من المعلومات عن التنسيق والدور الرقابي للدول الأعضاء.

٥٥ - وانتقل إلى الحديث عن نظام المنسقين المقيمين، فقال إنه له أهمية حيوية بالنسبة للبلدان المستفيدة من البرامج فيما يخص تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويجب أن يكون مهيأ تهيئة جيدة ومجهزا بشبكة إقليمية وعالمية مناسبة. ويجب وضع مبادئ توجيهية موحدة تُنظم عمل كيانات الأمم المتحدة مع المنسقين المقيمين على الأرض، لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والوفورات في التكاليف. كما يجب اتخاذ تدابير لاستعراض وأقلمة الأنشطة التنفيذية للمكاتب المتعددة الأقطار، وفقا للفقرة ٦٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١. وأعرب عن أمل التحالف في أن يتناول تقرير الأمين العام الذي سيقدم في كانون الأول/ديسمبر على نحو واف جميع جوانب عمل وإدارة نظام المنسقين المقيمين، وكذلك المسألة الأوسع المتمثلة في كيفية انسجام إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية مع عملية الإصلاح الأوسع للأمم المتحدة.

٥٦ - وشدّد على ضرورة القدرة على التنبؤ بآلية تمويل المنظومة الإنمائية، وعلى ضرورة مرونتها حتى يمكن الاستجابة لأولويات البلدان المستفيدة من البرامج. وبناء على ذلك، لا تزال الموارد الأساسية تشكّل الخيارَ التمويلي المفضل بالنسبة للمنظومة الإنمائية، وينبغي الثني عن الأخذ بنهج الموارد غير الأساسية ذات التحديد الشديد للأغراض منها، لأن ذلك يشجع العمل المنعزل. ويمكن استقصاء خيارات تمويلية منخفضة المخاطر بشرط ألا تقتضي أن تعيد المنظومة تنظيم نفسها لتصبح بمثابة مركز مالي. ويجب أن تواصل المنظومة الإنمائية العمل على مسائل التمويل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية، وأن تتصرف كمُتحدث عن البلدان المستفيدة من البرامج فيما يتعلق بأولوية التمويل والإقراض.

٥٧ - وتابع قائلا إن إقامة شراكات حقيقية ودائمة على أساس الاحترام المتبادل تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف أن التحالف سيرحب بتلقي المساعدة من الأمم المتحدة في صياغة سياسات ومبادئ توجيهية من أجل مواصلة إقامة الشراكات مع القطاع الخاص، التي قد تكون في صالح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا. غير أنه استدرك قائلا إن التحالف لا يشجع، في الوقت نفسه، أن تتنافس الأمم المتحدة مع البلدان المستفيدة من البرامج على المجموعة الصغيرة لجهات القطاع الخاص المحلية. وأبرز أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في مجالات منها السياسات والإطار الاستراتيجي لصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على أساس فهم واضح مفاده أن نمطي التعاون هذين لا يمكن أن يحلا محل التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، الذي ينبغي أن يظل الوسيلة الرئيسية للتعاون الإنمائي.

٥٨ - **السيد ريدي** (الهند): قال بما أن الدول الأعضاء بدأت في تقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فالتركيز ينصبّ على ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مهيأة جيدا لتيسير الجهود الوطنية. ولكي تتأقلم المنظومة الإنمائية، وتواجه التحديات المتغيرة، وتستغل الفرص المتاحة للتعاون

الإنمائي، يجب عليها تجاوز حالة التجزؤ، واعتماد نهج أكثر اتساقا، والعمل صوب الوفاء بالأولويات الوطنية، وتجنب التسييس.

٥٩ - وتطرق إلى موضوع تمويل التنمية، فقال إنه يشكل مجالا بالغ الأهمية يتعين النظر فيه. فمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعتمد إلى حد كبير على تلقي تمويل محدد الغرض من المانحين. وينبغي أن تزداد بنسبة كبيرة الموارد الأساسية غير المحددة الغرض إذا أُريد أن تصبح المنظومة الإنمائية أكثر فعالية وانسجاما مع احتياجات البلدان النامية، وبالأخص البلدان المتواضعة الموارد والتي تواجه حالات أشدّ هشاشة. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات المانحة على السواء أن يساعدوا في هذا الشأن.

٦٠ - وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال متواضعا نسبيا في مستوياته، غير أنه أكثر اتساقا من معونة المانحين التقليدية مع أولويات البلدان الشريكة، وهو ينبثق عن المرور بتجارب مشتركة عند خضوعهم في الماضي للاستعمار الذي استعبد الاقتصادات وشوهها، وعن فهم معيّن للتحديات الإنمائية المشتركة. وأعقب بالقول إن الهند تواصل توسيع شراكاتها الإنمائية من أجل بناء القدرات في جميع القارات، بدافع من روح التضامن فيما بين بلدان الجنوب، وقد أنشأت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ صندوق الهند والأمم المتحدة للشراكة الإنمائية. واستضافت الهند مؤتمر القمة الثالث لمنتدى الهند وأفريقيا، ومنتدى التعاون بين الهند وجزر المحيط الهادئ في عام ٢٠١٥، ومؤتمرا دوليا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٦ في نيودلهي. وأطلقت الهند مؤخرا ساتلاً سيدعم مجموعة متنوعة من خدمات الاتصالات لفائدة البلدان المجاورة لها، وكانت أول بلد تبرّع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية من أجل تيسير مشاركة البلدان النامية في اجتماعات لجنة الخبراء.

٦١ - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن بلدها رأى دائما أنه ينبغي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تكون متسقة مع التنمية في الدول الأعضاء ومع احتياجاتها وأولوياتها المتغيرة. وينبغي أن يشكّل الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات منطلقَ الجهود الساعية إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتتطلع الفلبين، بوصفها بلدا متوسط الدخل، إلى اتخاذ تدابير تستجيب للنداء الموجه في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بالتصدي للتحديات المميزة التي تواجه أشدّ البلدان هشاشة، والتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل بعينها.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتعلّم كيف تعمل كمنظومة. ويجب على صناديقها وبرامجها أن تسعى إلى إيجاد سبل مبتكرة لتعمل سوياً، على أن تعكس هذه السبل السياق الجديد لخطة عام ٢٠٣٠، وأن تتماشى مع الولاية المنوطة بكل كيان، وأن تراعي اختلاف واقع البلدان وأولوياتها.

٦٢ - وانتقلت إلى الكلام عن التمويل، فقالت بما أن البرامج تتوقف عليه، فإن الاختلال المستمر في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية يدعو إلى القلق. وينبغي للدول والمانحين أن يعطوا الأولوية للتمويل الأساسي وغير المحدد الغرض، إلا أن الحاجة ماسّة إلى أن تُعزز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الشفافيةَ والمساءلة وحسن الإدارة. كما أن الحاجة ملحة إلى تفعيل مفهوم المستوى اللازم من التمويل الأساسي، وتحفيز المانحين وتوسيع قاعدتهم، وتأمين الاسترداد الكامل للتكاليف. وأعربت عن أمل الفلبين في أن يستفيض التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر في تناول مسألة معالجة أوجه القصور في القدرات حتى يتسنى دعم التكامل السياساتي، وإدارة البيانات، والشراكات، والتمويل. وينبغي أن يُقدم التقرير، على وجه الخصوص، إيضاحات بشأن ميثاق التمويل المقترح وبشأن المقترحات المتعلقة بجيل جديد من الأفرقة القطرية.

٦٣ - وأردفت قائلة إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضروري للمساعدة في الجهود الإنمائية التي تضطلع بها البلدان النامية، ولكن يجب النظر إليه على أنه مُكمّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. وأعربت عن ترحيب الفلبين بالتدابير المتخذة لمأسسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لكنها شددت على ضرورة تفادي أن تكون تكرارا للمهام المنوطة بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق المنظومة.

٦٤ - **السيد عليخاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمر أساسي إذا أرادت الدول الأعضاء تحقيق الأهداف المحددة في خطة عام ٢٠٣٠ الهادفة لإحداث التغيير. ويجب وضع خطة استشرافية تتيح التنفيذ الفعال للتدابير التي نادى بها قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١.

٦٥ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تقديم دعمٍ متسق ومتكامل يتناسب مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة للبلدان النامية، مع احترام مبدأَي إمساك البلدان بزمام الأمور وتوليها القيادة. ويجب بذل جهود لضمان شفافية

الهيكل الإداري للمنظومة الإنمائية وخضوعه للمساءلة وقدرته على تعزيز التنسيق والاتساق والفعالية والكفاءة على جميع المستويات حتى يتسنى تيسير التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي لنظام المنسقين المقيمين أن يتجاوب مع خطط البلد المضيف وأولوياته واحتياجاته.

٦٦ - وأكّد أن الموارد الأساسية هي حجر الأساس للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأن الاختلال الحالي في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية لا يزال يبعث على القلق الشديد فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية. وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها العديد من البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة، فإن تقليص الأنشطة البرنامجية سيُعرقل إنجاز المشاريع الإنمائية وما يتصل بها من أنشطة مشتركة في الميدان. وينبغي أن تُولى الجودة في تنفيذ البرامج على الصعيد القطري الأسبقيةَ على أي اعتبارات إدارية.

٦٧ - ومضى قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يؤدي دوراً هاماً في التعاون الدولي، هو مكمّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، ويجب دمجه في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة الإنمائية. وقال إن بلده يرحب بالمعلومات المقدمة في هذا الصدد في تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/72/297)، لكنه يجد لو قُدِّم المزيد من المعلومات التحليلية عن التحديات التي تواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية الرئيسية المتفق عليها دوليا. وأعرب عن أمل بلده في أن تُقدم هذه المعلومات في التقرير ذي الصلة الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة. وإذ أشار إلى الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المبادرات الإقليمية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أفاد بأن بلده سيستضيف مؤتمر القمة الثالث لحوار التعاون الآسيوي في عام ٢٠١٨. ورحّب أيضا بتوقيع مذكرة التفاهم بين منظمة التعاون الاقتصادي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف توسيع التعاون فيما بين هذين الكيانين.

٦٨ - **السيدة نوران** (إندونيسيا): قالت إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعيد تنظيم نفسها حتى تستطيع دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وينبغي الاسترشاد بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ في جعل المنظومة الإنمائية مهيأة للغرض منها. ومن الضروري تعزيز التنسيق والاتساق بين المقر واللجان الإقليمية والأفرقة القطرية إذا أُريد للمنظومة الإنمائية أن تُوحّد أداءها وتُلبي الاحتياجات والأولويات الإنمائية على الأرض.

٦٩ - وشدّدت على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء والشركاء والمجتمع الدولي لإيجاد سبل مبتكرة لحشد الموارد من القطاعين العام والخاص من أجل التنمية، وللمضي صوب العمل باستراتيجية تمويل معززة ومتكاملة وفقا لخطة عمل أديس أبابا. ويشكّل إطلاق إندونيسيا مرفقَ التمويل الخاص بالطبيعة المدارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بالشراكة مع الأمم المتحدة والقطاع الخاص، مثالاً لوسيلة مبتكرة لتوجيه رأس المال من القطاع الخاص إلى أغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم المرفق التمويل إلى صغار الملاك الريفيين الإندونيسيين لتحسين إنتاجيتهم وحفظ البيئة الطبيعية في الوقت نفسه.

٧٠ - وأكّدت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشكلان عنصرين هامين من شراكة عالمية من أجل التنمية، ولكنهما يكمّلان التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليسا بديلين عنه. وشددت على ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأعربت عن ترحيب إندونيسيا بالجهود التي يبذلها مكتبُ الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء شبكات هدفُها التغلبُ على التحديات التي تواجهها بلدان الجنوب النامية، والمساعدةُ في بناء القدرات. وأكّدت التزام بلدها بتعزيز القدرات الوطنية، واعتماد البلدان النامية مجتمعةً على ذاتها، حيث إنه تبادل خبراته ومعارفه في مجالات مختلفة مع الشركاء من الجنوب في ٩٦ بلدا.

٧١ - **السيدة زفيريفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها يعلق أهمية كبيرة على التعزيز المستمر لاتساق الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، استناداً إلى المبادئ الأساسية المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١. وبالنظر إلى حجم وتعقيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ودورها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن أي تغيير في عملها لن يكون ممكنا إلا بتوافق واسع في الآراء بين الدول الأعضاء. وأضافت أن وفد بلدها يحث الأمانة العامة مرة أخرى على ان تقدم في أقرب وقت ممكن المزيد من التفاصيل والتحليل فيما يتعلق بأثر المستجدات المحتملة.

٧٢ - وقالت إن وفد بلدها يرى أن المقترحات التي ستُقدم في تقرير الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر، وفي تقارير أخرى، ينبغي

ألا تتجاوز نطاق قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١؛ فخلاف ذلك سيكون بمثابة تعديل للقرار، وسيفرض أن تتحمل المنظومة الإنمائية المسؤولية في مجالات جديدة، مثل منع نشوب النزاعات. وقد دأب الاتحاد الروسي على الاعتراض على تسييس الأنشطة التنفيذية؛ وهو يؤيد، في هذا الصدد، تعزيز العمل بمبدأ القيادة والمسؤولية الوطنيتين في وضع استراتيجيات التعاون مع المنظومة الإنمائية. ويجب أن تهدف المقترحات المتعلقة بأنشطة المنظومة الإنمائية في الميدان إلى تعزيز التفاعل بين الدول المستفيدة من البرامج وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وأن تسعى إلى تحسين أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي إنشاء الأفرقة القطرية استنادا إلى احتياجات الحكومات والاعتبارات المالية.

٧٣ - وتطرقت للمقترحات المتعلقة بتعزيز نظام المنسقين المقيمين، فقالت إنه ينبغي أن تتناول تقديم التدريب إلى الحكومات الوطنية وتعزيز المساءلة أمامها، وليس المشاركة في العملية السياسية. أما التدابيرُ الهادفة إلى تعزيز التواصل بين المنسقين المقيمين والوكالات التي لها تمثيل على الصعيد القطري، فيتعين ألا تُقوض مساءلة الوكالات أمام المقر؛ وينبغي مناقشة المسائل والمشاكل والقرارات على نحو جماعي. وينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع القواعد والمعايير للأنشطة التنفيذية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يظل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورات المجلس الآليةَ الرئيسية لرصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات.

٧٤ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الروسي بالجهود الساعية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بسبل منها تنفيذ صناديق الأمم المتحدة وبرامجها استراتيجيات مخصصة. وأعربت عن الأمل في أن يتواصل في المؤتمر الرفيع المستوى الثاني لصالح البلدان النامية تعزيزُ وتطويرُ المبادئ التوجيهية الهامة التي أُعيد التأكيد عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مثل احترام السيادة، والاستقلال الوطني والمسؤولية الوطنية، والمساواة في الحقوق، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة.

٧٥ - **السيدة ليفا ريغويرا** (كوبا): قالت إن أمام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دور أساسي لتؤديه في دعم تحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بهدف النهوض بالتنمية المستدامة في بلدان الجنوب. وينبغي للمنظومة أن تسهم على نحو أكبر في التصدي للتحديات الإنمائية المميزة التي تواجهها أشد البلدان هشاشة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للصعوبات التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة نزاع أو التي هي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، والشعوب والبلدان الخاضعة للاحتلال الأجنبي، والبلدان المتوسطة الدخل.

٧٦ - وواصلت كلامها قائلة إن عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتميز بالطموح يجب أن تحترم احتراما صارما المبادئ التوجيهية للأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، ولا سيما حياد المنظومة وطابعها الحكومي الدولي والغاية منها المحصورة في التنمية. وينبغي أن تكون المنظومة أكثر استباقية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأن تكون أكثر مراعاة للأولويات الوطنية. وينبغي أيضا الحرص على مشاركة البلدان النامية في إدارة المنظومة الإنمائية كأطراف لها صلاحية الفصل فيها، وعلى تطبيق سياسات مرنة جامعة تحترم مبادئ القبول الطوعي واحترام السيادة وإمساك الدولة المستفيدة من البرامج بزمام الأمور. وقالت إن وفد بلدها يأمل في تعزيز مبدأَي تعددية الأطراف والتعاون الدولي عن طريق عملية تفاوضية منفتحة وشفافة وشاملة للجميع.

٧٧ - وأكّدت مجددا التزام كوبا بمبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لكنها أشارت إلى أن التركيز على هذا التعاون هو بمثابة تبرير زائف للإخفاق المستمر للبلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. فرغم أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال يشكل محركا رئيسيا لعجلة التنمية، يجب أن يُنظر إليه على أنه مكمِّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. وأعربت عن تأييد كوبا لتعزيز أن تكون المؤسسات الإنمائية الدولية مؤسسات محايدة وكفؤة وغير مسيّسة، وأن تحترم السيادة الوطنية وحق الشعوب في تقرير المصير وإمساك الحكومات بزمام العمليات الإنمائية.

٧٨ - **السيد بودو** (ترينيداد وتوباغو): قال إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والأنشطة التنفيذية ذات أهمية رئيسية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومسار ساموا. إلا أن خطة التنمية العالمية الطموحة الهادفة إلى إحداث التغيير تقتضي تغييرا جذريا في النهج الذي تتّبعه المنظومة حيال التنمية المستدامة.

٧٩ - وأكّد أن بلده باقٍ على اقتناعه بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ستصبح، في المستقبل القريب، شريكا قارًّا على المدى الطويل، يُمكن الوثوق به في الجهود التي يبذلها البلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠

(رؤية عام ٢٠٣٠). إلا أنه أوضح أن ترينيداد وتوباغو، رغم مواجهتها أوجه ضعف ناجمة عن كونها دولة جزرية صغيرة نامية، صُنّفت، بحكم نصيب الفرد من الدخل فيها، ضمن الشريحة العليا للبلدان المتوسطة الدخل، وهي غير مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الدولية والإقراض بشروط ميسّرة اللذين من شأنهما تعزيز مواردها المحدودة حتى يتسنى تسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وأكّد أن أي مقترح يتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل يجب من ثمّ أن يأخذ في الاعتبار مبدأي العالمية والتنوع والحاجة إلى الدعم المتعدد الأبعاد على نطاق المنظومة. وينبغي أن يقوم النهج على الأولويات الوطنية والاحتياجات المحددة، مع ضمان إمساك البلدان بزمام الأمور وتوليها القيادة.

٨٠ - وتابع قائلا إن بوسع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فعل الكثير للمساعدة في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية حتى يتحسّن جمعُ وتحليلُ البيانات العالية الجودة وحسنة التوقيت والموثوقة والمصنفة سواء على الصعيد الوطني أو في سياق إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة؛ فهذه البيانات لها أهمية بالغة في تتبّع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا تزال تشكل تحديا شديدا لبلده. وقال إن وفد بلده يعتقد أن الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية ينبغي أن تُشجع بناء القدرات الوطنية من خلال ضمان نقل التكنولوجيات الجديدة إلى البلدان النامية، وتيسير الحصول على كامل مجموعة الخدمات المتاحة من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك المكاتب القطرية واللجان الإقليمية.

٨١ - وأعرب عن امتنان بلده للمساعدة التي تلقاها في وقت سابق من السنة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مهمّة التعميم والتسريع ودعم السياسات، وسيُسترشد بها في وضع الاستراتيجيات والنهج الملائمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك المنسق المقيم، يُتيح لترينيداد وتوباغو الحصول على المعارف والخبرات والموارد التي تحتاجها للتغلب على التحديات التي تواجهها في كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٨٢ - **السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا): قال إن توسيعَ الدور الذي تقوم به الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، وتعزيزَه بشكل كبير، أمران بالغا الأهمية. وأعرب عن ترحيب بلده بالجهود المبذولة لمعالجة أوجه القصور والتداخل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وهي تحاول أن تجعل عملها على قدر أكبر من الكفاءة والشفافية والشمول للجميع على الصعيد القطري، تمشيا مع المبدأين الأساسيين للاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات، وهما إمساك الحكومات الوطنية بزمام الأمور وتوليها القيادة في تحقيق التنمية المستدامة.

٨٣ - وتابع قائلا إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن يسترشد بالقرارات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات، ويجب أن يسترشد نظام المنسقين المقيمين بالخطط والسياسات والأولويات الوطنية وأن يظل ضمن إطار تولي الحكومات الوطنية القيادة وإمساكها بزمام الأمور. ويجب صون ترابط أهداف التنمية المستدامة، ويتعين على المنظومة الإنمائية ألا تحيد عن ولايتها الأساسية وهي دعم التنمية، وينبغي ألا يكون للإقرار بالعلاقة التعاضدية بين السلام والتنمية تأثير سلبي من حيث توفير موارد التنمية. ويتعين زيادة التركيز على العناصر المُساعدة على تحقيق التنمية، مثل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا واتّسام البيئة الدولية بالإنصاف، حتى يتسنى تعزيز الفعالية في مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على القضاء على الفقر بجميع أشكاله، باعتباره الأولوية العليا والهدف الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيلزم إيلاء الاهتمام أيضا لمسألة التجزؤ في كيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٨٤ - وأوضح أن تزايد الاختلال في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، الذي يعرقل البرامج على الصعيد القطري، لا يزال أحد المسائل المثيرة للقلق الشديد. وقال إن جنوب أفريقيا ستكون ممتنة لو تلقّت المزيد من المعلومات عن ميثاق التمويل المقترح، ولا سيما معلومات عن أثره في الموارد الأساسية.

٨٥ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إنه لا بدّ لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تلبي بفعالية مطالب خطة عام ٢٠٣٠. ويتعين تكملة الجهود المبذولة لتحسين فعالية المنظومة، من حيث الكفاءة والتنسيق والاتساق والتأثير، بتدابير تُعزز تولي البلدان القيادة والإمساك بزمام الأمور، وتكفل تناسُب الاستجابات مع السياق القطري بدل اتّباع ”نهج واحد يناسب الجميع“، وتجعل من التنفيذ على الصعيد القطري لما فيه فائدة الجميع مقياسَ النجاح. وأعرب عن أمل جامايكا في أن تتسق مقترحات الإصلاح، التي سترد في تقرير الأمين العام الذي سيُقدم في كانون الأول/ديسمبر، اتساقاً أكبر مع ولاية الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات.

٨٦ - ومضى قائلا إن تنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي هو دون المستوى الأمثل بسبب التقسيم غير الواضح للعمل داخل المنظومة، وانعدام الكفاءة في استخدام قدرات الأمم المتحدة السياساتية فيما يتعلق بالأولويات الإقليمية. وأضاف أن جامايكا ترحب لذلك بخطط الأمين العام الهادفة إلى إجراء استعراض للمهام الإقليمية المنوطة بالمنظومة الإنمائية ولقدراتها السياساتية وقدراتها في إدارة البيانات، بهدف تعزيز الاتساق ودعم توحيد الصوت في مجال السياسات على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

٨٧ - وأوضح أن جامايكا تعلق أهمية كبيرة على إدخال تحسينات على نظام المنسقين المقيمين بهدف ضمان وجود قيادة مفوض لها الصلاحيات اللازمة ومرصود لها الموارد الكافية ومحدد لها تراتبية واضحة في السلطة على أفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بالمسؤوليات على نطاق المنظومة. وينبغي لهيكل نظام المنسقين المقيمين أن ييسّر انتهاج الحياد والاستقلالية، والقدرة على إدارة عمليات تسوية المنازعات وآليات الإدارة على نحو فعال.

٨٨ - وأشار إلى أن الانخفاض في الموارد المتاحة لوكالات الأمم المتحدة من أجل إنجاز البرامج الناجم عن محدودية الموارد الأساسية هو من الشواغل الأساسية، فهو يسفر عن تحويل أموال مباشرة أقل إلى البلدان، وعن عدم القدرة على تحديد الموارد تحديدا كمّيا. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تعتمد نُهُجا أكثر ابتكارا لتزيد من مجموعة مواردها. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب جامايكا بزيادة التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨٩ - **السيدة باغداساروفا** (بيلاروس): قالت إنه لا يزال يتعيّن فعل الكثير حتى تتوفر الظروف اللازمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة، وإن بيلاروس تؤيّد ضرورة إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز فعاليتها. وينبغي أن تقوم العملية على الصكوك العالمية التي تحدد المبادئ الأساسية المعترف بها دوليا لكامل المنظومة الإنمائية، حتى تُصبح المنظومة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة وحتى تُلبي الأنشطة التنفيذية احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج. ويجب على الحكومات الوطنية أن تقوم بدور رئيسي في تحديد السياسة العامة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة؛ وينبغي أن يكون دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج في تحديد الوسائل المثلى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الخصائص الوطنية.

٩٠ - وقالت إنه ينبغي اعتماد نهج أكثر شمولا لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة بتلك البلدان، تمشيا مع الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات. وأضافت أن بيلاروس سترحب باعتماد استراتيجية للأمم المتحدة بشأن دعم التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل، وهي تعوّل على تلقي دعم موضوعي من الأمانة العامة في هذا الصدد. وأكدت على ضرورة ألا يتمّ، في إطار عملية إعادة التنظيم، خفضُ إجمالي المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى البلدان المتوسطة الدخل.

٩١ - وتابعت قائلة إن الشراكات الإقليمية أداة مفيدة في تعزيز المبادرات المتعددة الأطراف الساعية لتحديد السبل المثلى لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ووجهت الانتباه في هذا الصدد إلى المؤتمر الإقليمي لتبادل الخبرات بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي سيُعقد في مينسك في عام ٢٠١٨.

٩٢ - وأشارت إلى أن الاختلال في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية الذي يبعث على القلق، قد لا يضر فحسب بالوثوق في التعويل على المنظومة، بل قد يؤدي أيضا إلى التسييس. وينبغي لجميع الكيانات المنخرطة في الأنشطة التنفيذية أن تسعى لإيجاد مصادر إضافية للتمويل الأساسي، حتى تكفل استقرار كامل المنظومة الإنمائية وحتى تحفظ طابعها العالمي. وينبغي التركيز في بذل الجهود على تحسين أداء الآليات القائمة بدلا من إنشاء هياكل بيروقراطية أخرى وتخصيص موارد مالية إضافية للعنصر المؤسسي من المنظومة. وينبغي لعملية إعادة التنظيم ألا تزيد من العبء الواقع، على الصعيد المحلي، على كاهل البلدان المستفيدة من البرامج.

٩٣ - وختمت كلمتها بالإشارة إلى أهمية الأخذ في الاعتبار مكامن القوة القائمة في المنظومة، وضمان استمرارية الأنشطة على الأرض، وتجنب الإصلاح لمجرد الإصلاح. بل ينبغي أن يكون الهدف هو التكيف مع الاحتياجات والتحديات الجديدة، وتحقيق نواتج ملموسة ومحددة الأهداف وتقوم على النتائج.

٩٤ - **السيدة سيرّاتو** (هندوراس): قالت إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد يُوفر حلولا فعالة ومبتكرة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة، وإنه يشكّل أداة أساسية إضافية لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهذا التعاون هو مظهر من مظاهر التضامن فيما بين بلدان الجنوب وشعوبها؛ فقد ازدادت مبادلات

التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة، في مجالات منها على الأخص نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات والخبراء.

٩٥ - ومضت قائلة إن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية حيوية بالنسبة للجهود التي يبذلها بلدها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والعدد المتزايد من المشاريع المُقامة مع بلدان المنطقة يُبرز النطاق الحقيقي لهذا التعاون في مجموعة متنوعة من المجالات. وأضافت أن قدرة حكومة بلدها على إدارة التعاون، وزيادة تأثيره إلى أقصى حد ممكن، قد تعزّزت؛ وأن الحكومة تعمل على تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتجارب القطرية وترسيخها، بهدف إطلاع الآخرين عليها. ففي تموز/يوليه ٢٠١٧، كانت هندوراس أول بلد يوقع مذكرة تفاهم مع مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تعزيز تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية. وينبغي لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تواصل العمل مع البلدان من أجل تنمية القدرة الوطنية على زيادة تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أقصى حد ممكن.

٩٦ - **السيد بيا** (الكاميرون): قال إنه لا يمكن الحسم في أي عملية أقلمة أو إعادة تنظيم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلا بقرار متفاوض عليه على الصعيد الحكومي الدولي؛ وينبغي عدم اتخاذ أي قرارات متسرعة، والتركيز على المواءمة مع الأولويات الوطنية. وبما أن القطاعات الإنتاجية هي صُلب خطة التنمية الجديدة، ينبغي تعزيز قدرات المنظومة الإنمائية في مجالات مثل الطاقة والبنى التحتية والنمو الاقتصادي والتصنيع. ويجب، مهما كلف الأمر، تجنب استهواء الابتعاد عن القضايا الإنمائية الأساسية. فأن تُدرجَ في الأنشطة مجالات مثل بناء السلام أو منع نشوب النزاعات، التي لها أهمية بالغة وتتناولها في الوقت نفسه آليات أخرى، أمرٌ لن يكون فيه احترام لتقسيم العمل في الأمم المتحدة، وقد يؤدي إلى تسييس الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية وإلى انتهاك سيادة الدول. زد على ذلك أن محدودية الموارد المرصودة للتنمية لا تسمح بإدراج مسائل سياسية في الولايات الإنمائية. وأي عملية إصلاح ستكون مجرد عملية تجميلية إذا لم يُعَد إرساء استقلال وحياد المنظومة الإنمائية، ولا سيما عن طريق تحقيق التوازن السليم بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وسيكون من الصعب تأييد أي مقترح قد يؤدي إلى زيادة في تكاليف الموظفين والإدارة على حساب المشاريع والبرامج الإنمائية المنجزة على الأرض.

٩٧ - واستدرك قائلا إن الكاميرون ستُؤيد المقترحات الهادفة إلى تعزيز خضوع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمساءلة أمام الدول الأعضاء، بما في ذلك تعزيز الروابط بين الهيئات الإدارية والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ولجنة البرنامج والتنسيق من جهة أخرى. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للشراكات؛ فطالما تشكّل جزءا كبيرا من الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يجب وضع آليات لضمان اتساقها مع الولايات الحكومية الدولية.

٩٨ - **السيد كاسترو كوردوبا** (كوستاريكا): قال إن التعاون على الصعيد الثنائي شكّل أهم مصدر لموارد التعاون الإنمائي، غير أن التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف أدّى دورا حيويا. ومن ثمّ ينبغي مواصلة بذل الجهود على الصعيد المتعدد الأطراف لزيادة أثر التعاون الإنمائي، باعتماد نهج متعدد الأبعاد إزاء القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. والموارد التي يُحصّل عليها من خلال التعاون الدولي ينبغي استعمالها في تحقيق التنمية المستدامة في أوساط السكان الأكثر هشاشة، وفي تنمية رأس المال البشري وتعزيزه. وينبغي تقليص أوجه القصور الهيكلية؛ ولذلك، يجب أن ينصبّ التركيز في التعاون الدولي على الكفاءة والشفافية والمساءلة والإدارة القائمة على النتائج.

٩٩ - وأكّد أن التمويل الدولي للتنمية هو مسألة ذات أولوية؛ ويجب أن يدعم التعاون الدولي بناء القدرات في البلدان النامية، بسبل منها على الخصوص وفاءُ البلدان المتقدمة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن يُراعي في تحديد مستوى التمويل مستوى التنمية الذي بلغه كل مستفيد، بما في ذلك مستوى الدخل والقدرات المؤسسية وأوجه الضعف الخاصة به. وينبغي زيادة الإقراض بشروط ميسّرة، ليس فقط من خلال مصادر تمويل أكبر ومصادر تمويل جديدة، بل أيضا من خلال التوسّع في معايير الاختيار، وذلك بواسطة تحليل متعدد الأبعاد لاحتياجات البلدان النامية. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان السمات المميزة للبلدان المتوسطة الدخل، بما أن البلدان النامية المندرجة في هذه الفئة تُستبعد من تلقي بعض أشكال التعاون الدولي، مما يحد بدرجة كبيرة من الموارد الإضافية المتاحة للتنفيذ المتواصل للسياسات الوطنية.

١٠٠ - وأضاف أن كوستاريكا، التي صنفت بلدا متوسط الدخل، تستند في استراتيجيتها للتعاون الدولي على إقامة الشراكات مع بلدان يتساوى مستواها في التنمية معها أو يقل عنها، وتشجع التعاون الثلاثي والعمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط

الأكاديمية. وستستمر في تلقي وتقديم خدمات التعاون التقني الدولي، على النحو المنصوص عليه في سياساتها للتعاون الدولي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٢. وختم بالقول إن وفد بلده يعتقد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يقوم على مبادئ التوازي والتوافق في الآراء والإنصاف.

١٠١ - **السيد أبيبي** (إثيوبيا): قال إنه يتعين أن تخضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للإصلاح لتُصبح مهيأة لتفي بالغرض المتمثل في دعم الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جهودها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أن وفد بلده يؤيد خطة الإصلاح المرجو منها إرساءُ منظومة إنمائية أكثر اتساقا وتكاملا وشفافية وفعالية وكفاءة، وإعادةُ تحديد موقع الأمم المتحدة باعتبار خطة عام ٢٠٣٠ الإطارَ التوجيهي في ذلك. وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لعملية الإصلاح هي تعزيزُ تولي البلدان القيادة وإمساكها بزمام الأمور، وضمانُ تناسُب الاستجابات والتنفيذ مع السياق القطري، وجعلُ التنفيذ على الصعيد القطري مقياسَ النجاح. وقال إن بلده يتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيقدم في كانون الأول/ديسمبر، والذي ينبغي أن يقترح أفكارا أكثر تفصيلا وشمولا لتنظر فيها جميع الدول الأعضاء. وينبغي التركيز بوجه خاص على كيفية تأمين القدر الكافي من التمويل الأساسي الذي يمكن التنبؤ به.

١٠٢ - وتطرق إلى موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقال إنه أصبح أحد المصادر الرئيسية للدعم الإنمائي المقدم إلى البلدان النامية، وهو يتجاوز التعاونَ التقني وتبادل المعارف ليشمل التجارة والاستثمار والبنى التحتية والترابط، ويستمر في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. غير أنه شدّد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مُكمِّل للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. وينبغي لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يتشاور مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في عملية إعداد استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعقب بالقول إن إثيوبيا واصلت زيادة الآثار الإيجابية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أقصى حد ممكن وبما يتماشى مع الأولويات الإنمائية، في مجالات منها البنى التحتية والصناعة التحويلية، وأعرب عن الأمل في ألا تقتصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها على تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بل تسخر أيضا التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي وأشكالا أخرى من الشراكات والتعاون في دعم الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.